

مؤتمر الحوكمة، التنافسية والمستقبل**توصيات المؤتمر الثاني للجمعية****مسقط ٢٤-٢٥ مارس ٢٠٠٧م**

تحت رعاية معالي الشيخ عبدالله بن علي القتبي رئيس مجلس الشورى نظمت الجمعية الاقتصادية العمانية مؤتمرا بعنوان الحوكمة ، التنافسية والمستقبل يومي السبت والأحد الخامس والسادس من ربيع الثاني ١٤٢٨هـ الموافق الرابع والعشرون والخامس والعشرون من مارس ٢٠٠٧م في مسقط بالتعاون مع معهد حوكمة والجمعية الاقتصادية الخليجية وبمشاركة البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال ومجلس الشورى وجهاز الرقابة المالية للدولة والمركز العماني لترويج الاستثمارات وتنمية الصادرات وصندوق النقد العربي وكذلك مكتب تمثيل شركة شل في عمان و صندوق الإيداع والتدبير -المغرب-، الجمعية اللبنانية للشفافية - لبنان- و شبكة العالم الثالث. وحضر المؤتمر شخصيات ومتخصصون دوليون.

حيث نوقشت العديد من أوراق العمل، وأكد المشاركون على أن كافة التجارب الدولية والدراسات تشير إلى الدور المحوري الذي تلعبه الحوكمة الجيدة في تعزيز تنافسية الدول ودعم عملية التنمية المستدامة. وتشمل الحوكمة الجيدة جميع المستويات وتحديدا في إدارة الاقتصاد العالمي والاقتصادات الوطنية وحوكمة الشركات التي تتفاعل فيما بينها لتشكل نظاما متكاملا وعناصر ضرورية لدفع العملية التنموية.

وفي هذا السياق ناقش المؤتمر الجوانب المتنوعة، والتي تشكل إدارة سليمة لتطبيق مبادئ الحوكمة، وخرج بالتوصيات التالية:-

١. التأكيد على الدور الهام الذي تقوم به المؤسسات العامة من خلال تقديم خدمات وإيجاد فرص عمل، واعتماد مبادئ حوكمة الشركات، كما هو متعارف عليه دوليا، والمتمثلة في ضبط العلاقة بين عمل مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية، والمسؤولية، والشفافية، والمحاسبة، والمعاملة العادلة لكافة الأطراف.

٢. العمل على تعريف وتعميم ثقافة الحوكمة على نطاق واسع لدى كافة الجهات المعنية الحكومية، الأهلية والخاصة، وتشجيع الدراسات والبحوث التي تهتم بتعزيز الحوكمة في القطاعين العام والخاص.

٣. توعية المسؤولين في الجهات المشرفة على مراقبة وإدارة الشركات الحكومية على مبادئ ومقتضيات الحوكمة.

٤. تخصيص جائزة سنوية بمسمى، (كأس السلطان قابوس في حوكمة الشركات)، بحيث تمنح سنويا لأفضل شركة مساهمة، وأخرى لأفضل شركة حكومية وثالثة لأفضل شركة خاصة تطبق معايير الحوكمة.
٥. بناء قدرات تفاوضية وطنية تمكن من الحصول على أكبر الفوائد عند إبرام الاتفاقيات التجارية والاقتصادية سواء الثنائية منها أو المتعددة الأطراف، بما يحفظ ويعزز الاقتصاد الوطني ويضمن حقوق كافة المؤسسات.
٦. مواكبة الانفتاح الاقتصادي بتفعيل دور المؤسسات الرقابية من خلال القوانين المنظمة وتعزيز الشفافية، وخلق مناخ اقتصادي جاذب.